

Distr.: General
17 January 2002
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية للفترة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢

أولا - مقدمة

ذلك التقدم، تشمل وضع تخطيط مستفيض لنشر بعثة متكاملة للأمم المتحدة في تيمور الشرقية بعد الاستقلال.

ثانيا - التقدم المحرز نحو الاستقلال

٣ - أرسى مجلس الأمن إحدى اللبنة الأساسية في سبيل استقلال تيمور الشرقية عندما أيد، في بيانه الرئاسي المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/32)، اقتراح الجمعية التأسيسية إعلان الاستقلال في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢. ولا يمثل هذا التاريخ فحسب هدفا ينبغي بحلوله أن يتحقق مستوى مرض من التقدم، وإنما يمثل أيضا نقطة انطلاق يتعين على المجتمع الدولي وتيمور الشرقية المستقلة أن يقيما ابتداء منها نوعا جديدا من الشراكة.

٤ - وقد شهدت الشهور الثلاثة الماضية تحقيق منجزات سياسية مهمة ومكاسب مطردة في إطار المهمة المعقدة لإنشاء إدارة عامة في تيمور الشرقية. فقد ظلت الظروف الأمنية تتحسن، كما يجري تنفيذ سياسات تشجع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي الوقت ذاته، فإن الهشاشة النسبية للدعائم السياسية لهذا البلد الجديد، وضآلة خبرته المهنية والإدارية، وانعدام آليات أمنية مستقلة قوية، وحدثة

١ - يُقدم هذا التقرير وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٣٨ (٢٠٠١) المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، الذي قرر المجلس بموجبه تمديد ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية لغاية ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وأكد المجلس، في ذلك القرار، الحاجة إلى وجود دولي كبير في تيمور الشرقية بعد الاستقلال، وطلب إلى أن أقدم توصيات مفصلة في هذا الشأن، وأن توضع هذه التوصيات بالتشاور الوثيق مع شعب تيمور الشرقية وبالتنسيق مع سائر الجهات الفاعلة الدولية والثنائية المعنية.

٢ - ويصف هذا التقرير التطورات المستجدة في تيمور الشرقية منذ تقرير المؤرخ المؤرخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (S/2001/983 و Corr.1). وهو ينقسم إلى قسمين. يحتوي القسم الأول على تقييم للتقدم المحرز في تنفيذ ولاية الإدارة الانتقالية كما حددها مجلس الأمن بموجب القرارين ١٢٧٢ (١٩٩٩) و ١٣٣٨ (٢٠٠١). أما القسم الثاني فيقترح، طبقا لبيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/32)، تدابير لتوطيد

٧ - وعملا بقرار الجمعية التأسيسية الذي يؤيد إجراء انتخابات رئاسية مباشرة والمعتمد في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، أعلنت الإدارة الانتقالية أن انتخاب أول رئيس لتيمر الشرقية سيجري في نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وقام الموظفون الأساسيون للجنة الانتخابية المستقلة التي واصلت مهامها بعد ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠١، بتخطيط ذلك الانتخاب، مع مواصلة تعزيز قدرات سكان تيمور الشرقية.

ألف - التطورات السياسية

٥ - منذ تقريره الأخير، استعرضت الجمعية التأسيسية الجانب الأكبر من مشروع الدستور الجديد ووافقت عليه. وعقدت اللجان الموضوعية الأربع التابعة للجمعية التأسيسية جلسات استماع عامة استمرت ثلاثة أسابيع ابتداء من ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، وشملت تقديم عروض من ممثلي الحكومة والمجتمع المدني والكنيسة وخبراء الإدارة الانتقالية والمنظمات الدولية. وشرعت الجمعية بكامل هيئتها في مناقشة مشروع الدستور في ٣ كانون الأول/ديسمبر. وقد مددت عملية استعراضه إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، أي خمسة أسابيع بعد أجل التسعين يوما المقرر في الأصل. وقام ممثلو الإدارة الانتقالية والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية والكنيسة برصد المداولات. كما عرضت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان اقتراحات تتصل بالضمانات الدستورية المتعلقة بحقوق الإنسان.

٦ - وسينشئ مشروع الدستور الموجود قيد نظر الجمعية دولة ديمقراطية موحدة، تقوم على سيادة القانون ومبدأ الفصل بين السلطات. وسيجري انتخاب الأجهزة التمثيلية عن طريق الاقتراع العام المباشر. ويقترح المشروع رئيسا يتولى أيضا مهمة القائد الأعلى للقوات المسلحة، ورئيسا للوزراء يتراأس مجلسا للوزراء، وبرلمانا. وستكون سلطات الرئيس محدودة من قبل البرلمان، الذي سيتعين على الرئيس أن يستشير، هو ومجلس الدولة والمجلس الأعلى للدفاع والأمن، قبل إعلان حالة الطوارئ أو الحصار.

١٠ - وواصل مجلس الوزراء الإشراف على عمل الإدارة العامة لتيمر الشرقية واتخذ قرارات بشأن عدد عريض من المسائل. ووافق المجلس، بصورة خاصة، على الميزانية الوطنية وعدد من مشاريع الحد من الفقر وخطط الائتمان لصالح

١٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الإدارة العامة لتييمور الشرقية تضطلع بدور متزايد في تدبير الشؤون اليومية للبلد. وفي أواخر سنة ٢٠٠١، كانت الإدارة العامة قد وظفت ٦٣٣ ٩ من سكان تييمور الشرقية في الخدمة المدنية، أي ما يمثل ٩١,٢ في المائة من مجموع الوظائف المدرجة في الميزانية. ويعد قطاعا التعليم والصحة أوسع قطاعات الخدمة العامة من حيث التوظيف، حيث جرى فيهما توظيف نحو ثلثي عدد موظفي الخدمة المدنية الموافق عليه. وعلى صعيد المقاطعات، يضطلع الموظفون الوطنيون بمسؤولية المهام الإدارية، نظرا لانسحاب جُل الموظفين الدوليين ولكون الباقين منهم يركزون على مهام بناء القدرة والتدريب.

١٤ - ويعمل سكان تييمور الشرقية من أجل تعزيز هياكلهم الإدارية عن طريق أنشطة مكتب المفتش العام وغيره. وقد تولت مستشارة تييمور الشرقية المعنية بالمساواة التابعة مباشرة لرئيس الوزراء، مهامها في أول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١؛ وسوف يقوم مكتب المستشار الذي استوعب داخله وحدة الشؤون الجنسانية التابعة للإدارة الانتقالية، بدعم صياغة وتنفيذ سياسات الحكومة في ميدان المساواة بين الرجال والنساء، ووضع الاستراتيجيات والمنهجيات المناسبة، وتشجيع التنسيق والتعاون بشأن هذه المسائل داخل الحكومة المركزية وعلى صعيد المقاطعات.

١٥ - أما فيما يتعلق بتحصيل الإيرادات، فإن هناك أكثر من ١٨٠ موظفا جمرانيا موجودين حاليا في ديلي وأوكوسي وعلى الحدود مع تييمور الغربية، ويتولون تقديم خدمات الجمارك والمجرة والحجر الصحي، إلى جانب عدد محدود من الموظفين الدوليين الذين يواصلون تقديم التدريب أثناء العمل. وتجري الآن أول محاكمة على الجرائم الضريبية في محاكم تييمور الشرقية كما تم إنشاء نظام لرصد الإعفاءات الضريبية التي تستفيد منها المنظمات غير الحكومية. وقد تمكن مراجعو حسابات جمارك تييمور الشرقية، على مدى الشهور

الفئات المنخفضة الدخل، فضلا عن عدد من المبادرات في ميادين الصحة العامة والتعليم والمالية، ومشروع الترتيبات المتعلقة بلجنة الحدود المشتركة. وعلاوة على ذلك، شرع المجلس في إجراء سلسلة من الاجتماعات المفتوحة في كل من المقاطعات الثلاث عشرة من أجل تعزيز الاتصال المباشر بين الحكومة والسكان.

١١ - وفيما يخص العلاقات مع إندونيسيا، عقدت لجنة الحدود المشتركة بين تييمور الشرقية وإندونيسيا اجتماعها الثالث بديلي في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وبالنظر إلى أن هذه أول زيارة يقوم بها وفد إندونيسي منذ زيارة الرئيس وحيد سابقا في شباط/فبراير ٢٠٠٠ فقد مثل هذا الحدث خطوة مهمة في سبيل بناء العلاقات بين البلدين الجارين. ومن المقرر أن تجري محادثات رفيعة المستوى في إندونيسيا في نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٢. وستتيح هذه المحادثات فرصة لحل المسائل الثنائية الرئيسية المتعلقة، بما في ذلك إعادة المشغولات الثقافية والحفوفات والسجلات، واستمرار دخول طلبة تييمور الشرقية إلى معاهد التعليم العالي الإندونيسية، وبروتوكول التعاون في ميدان الشرطة، والترتيبات المتعلقة بإنشاء علاقات بريدية، وبالمعابر الحدودية للأغراض الجمركية، وتنظيم الأسواق. وفي هذا الصدد، جرى الاتفاق على إجراء عملية استطلاع مشتركة للحدود في شباط/فبراير ٢٠٠٢، بهدف وضع المبادئ والتقنيات اللازمة لرسم الحدود.

باء - إنشاء الإدارة العامة لتييمور الشرقية

١٢ - يمثل إنشاء إدارة فعالة تتحلّى بالكفاءة المهنية أحد العوامل الحاسمة في تحقيق استقرار دائم في تييمور الشرقية. ولا يزال توفير الموارد والخبرة من جانب المجتمع الدولي يكتسي وسيظل يكتسي أهمية جوهرية في هذه العملية.

١٨ - وقد ازداد عدد نزلاء السجون بحوالي الثلث في فترة الستة أشهر الماضية، حيث انتقل من ٢٣١ نزائلا في تموز/يوليه إلى ٣٠٢ من التزلاء في منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وهو أمر يدل على زيادة النشاط الإجرامي، ولا سيما العنف في أوساط المجموعات الجانحة. وتم استخدام موظفين إضافيين لكفالة المداومة على مدار الساعة بسجون غلينو وديلي، كما تواصل تدريب موظفي السجون.

الشؤون الخارجية

١٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون مجموعتها الكاملة من الموظفين. وأتاح الدعم الثنائي أن يتابع هؤلاء الموظفون برنامجا للتدريب والتمرن الداخلي على العمل الدبلوماسي في سفارات أجنبية. وقد جرى حتى الآن تدريب ٣٠ من موظفي الوزارة في ١٤ بلدا.

٢٠ - وقامت حكومة تيمور الشرقية بخطوات رسمية للانضمام إلى عدد من الصكوك والمنظمات الدولية بعد الاستقلال، بما في ذلك اتخاذ قرارات لتوقيع معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا، وطلب مركز المراقب في رابطة أمم جنوب شرق آسيا والعضوية في مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

قوات الدفاع عن تيمور الشرقية

٢١ - نُظمت أول كتيبة للمشاة تابعة لقوات الدفاع عن تيمور الشرقية بصورة مؤقتة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، في ميتينارو بمقاطعة ديلي. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، انتقلت تلك الوحدة إلى قاعدة في لوس بالوس بمقاطعة لاوتيم كانت تستخدمها سابقا قوة حفظ السلام، فيما بدأ العمل لإنشاء مرفق دائم قرب بوكاو. وبعد الاستفادة من تدريب إضافي يستمر حتى نهاية حزيران/يونيه

الثلاثة الماضية، من تحديد واسترجاع حوالي ٣٤٠ ٠٠٠ دولارا في صورة غرامات وعقوبات وإيرادات، وهو مبلغ يعادل ميزانية الأجر السنوية الحالية الخاصة بدائرة الجمارك. وجمعت دائرة الجمارك ما قدره ١٧ مليون دولار من الرسوم والضرائب الجمركية خلال الفترة من آذار/مارس ٢٠٠٠ إلى كانون/ديسمبر ٢٠٠١.

العدالة

١٦ - ما زال عدد القضاة والمحامين العموميين والمدعين العامين ذوي الخبرة والتدريب ضئيلا في تيمور الشرقية، كما أن خدمات الدعم الخاصة بالمحاكم لا زالت محدودة. ويتعطل عمل المحاكم والمحققين بسبب صعوبة الحصول على الترجمات من وإلى الانجليزية والبرتغالية واللغات المحلية العديدة.

١٧ - ومع ذلك، تشهد مختلف عناصر نظام العدالة ضغطا كبيرا من حيث حجم العمل المطلوب منها. ويواصل مكتب نائب المدعي العام المعني بالجرائم العادية إجراء تحقيقات بشأن أكثر من ٤٨٠ قضية جنائية بالنسبة للجرائم المرتكبة منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وقد أصدرت المحاكم المحلية أحكاما في ١٣٩ محاكمة في عام ٢٠٠١. وقامت دائرة المساعدة القانونية/وحدة المحامين العموميين، التي تشمل محامين عموميين من أهل تيمور الشرقية في بوكاو وديلي وأوكوسي ومرشدين دوليين، بتقديم المشورة القانونية لما يزيد عن ١ ٠٠٠ شخص في سنة ٢٠٠١. وكان من بين الموكلين أشخاص يوجدون رهن الاحتجاز قبل المحاكمة، وآخرون يواجهون تهما بجرائم عادية وخطيرة، وأصحاب منازعات في عدد من المطالبات المتعلقة بقضايا الأسرة وحقوق الملكية العقارية. كما أنشأت الدائرة أفرقة للقيام بزيارات منتظمة للسجون في بوكاو وديلي وغلينو. على أن المحامين العموميين ما زالوا بحاجة إلى تدريب مكثف وتنقيف قانوني مستمر، فضلا عن الدعم التقني.

للأمم المتحدة الرصد والتوجيه. ويجري تعزيز العلاقات مع الشرطة الإندونيسية، حيث وضع بروتوكول حول الاتصال فيما بين شرطة البلدين، فيما يجري النظر في بروتوكول آخر بشأن التعاون في الجرائم العابرة للحدود.

٢٥ - على أن تطوير دائرة الشرطة لا يزال مقيدا بنقص الموارد. فالميزانية الحالية لا تكفي إلا لتغطية تكاليف التدريب الأولي والمرتببات والانتشار، كما تعاني الدائرة نقصا خطيرا في موارد الاتصالات والنقل. وتنعهد لديها أيضا الوسائل اللازمة لمواجهة التكاليف المتكررة المتعلقة بصيانة المركبات والأسلحة وغيرها من المعدات وكذا بشراء الأصناف الاستهلاكية.

الإعلام

٢٦ - يمثل الإعلام أداة مهمة في تقوية الحس الوطني وخفض التوترات السياسية. وفي أعقاب انتخابات آب/أغسطس ٢٠٠١، بثت إذاعة الإدارة الانتقالية والتلفزيون المحلي مناقشات الجمعية التأسيسية مباشرة لمدة عدة ساعات يوميا، بالإضافة إلى إذاعة تقارير ومقابلات بلغات تيتوم والبرتغالية والانكليزية وبهاسا الإندونيسية. وفي تشرين الأول/أكتوبر، بدأت مؤسسة الخطاب (سويسرا) تقديم برنامج خاص باللاجئين عبر إذاعة الإدارة الانتقالية يث يوميا بلغة بهاسا الإندونيسية ثم يعاد بثه عبر شبكة إذاعة دولة إندونيسيا في تيمور الغربية، وذلك بهدف تزويد اللاجئين بمعلومات دقيقة عن الظروف السائدة في تيمور الشرقية. ولقي مشروع اقتراح بإنشاء هيئة إذاعة وتلفزيون مستقلة تأييدا كبيرا من جانب الحكومة الجديدة والمجتمع المدني، ولكنه سيتطلب الدعم من البلدان المانحة والمؤسسات الخاصة.

٢٠٠٢، ستبدأ الكتيبة عملياتها من خلال الاضطلاع بالمسؤولية في مقاطعة لاوتيم. وقد نقل العنصر البحري لقوات الدفاع إلى ميناء هيرا بمقاطعة ديلي، وتلقى رسميا زورقين للدورية من طراز ألبتروس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. ومن المقرر أن يبدأ عمله في مستهل سنة ٢٠٠٢، ولكن التدريب سيستمر.

٢٢ - وقد جاء التقدم المحرز في ميدان التدريب نتيجة للمساعدة الثنائية الفعالة والمنسقة. وسيكون من الضروري الحفاظ على هذا المستوى من الدعم، فضلا عن توسيع الاستثمار الإنتاجي، إلى غاية الاستقلال وما بعده، بغية تقليص عدد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة تدريجيا إلى حين انسحابهم النهائي.

دائرة شرطة تيمور الشرقية

٢٣ - تواصل الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة الحفاظ على القانون والنظام، وتتولى في الوقت ذاته تدريب الأفراد التابعين لدائرة شرطة تيمور الشرقية. وقد تقلد بيتر ميلير (كندا) مهام مفوض الشرطة المدنية للأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

٢٤ - ووصلت دائرة شرطة تيمور الشرقية حاليا قواما تعداده ٤٥٣ ١ شرطيا، منهم ١٢٦ عينوا في مواقع القيادة. ويتلقى ٢٥٠ شرطيا مبتدئا إضافيا التدريب في كلية الشرطة بديلي. ونظمت البلدان المانحة برامج تدريبية في الخارج والداخل، في ميادين تتراوح بين التحقيق الجنائي والشرطة البحرية وبين إدارة الشرطة وضبط الحشود. ويعمل شرطيو دائرة شرطة تيمور الشرقية في وظائف وسطى تتعلق بالتنظيم والإدارة والتحقيق في المقاطعات والمقاطعات الفرعية. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، بدأ تنفيذ مشروع تجريبي في ماناتوتو يضطلع فيه ضباط دائرة الشرطة بجميع مهام الشرطة خلال يوم واحد من كل أسبوع، بينما تتولى الشرطة المدنية التابعة

تشمل تلك المناقشات المسائل المتعلقة بالظروف الخاصة لمنطقة أوكوسي المحصورة التي يتوقع أن يتناولها ترتيب إداري واقتصادي خاص في الدستور.

عودة اللاجئين

٣١ - يجب أيضا المضي في توطيد دعائم الأمن في تيمور الشرقية من خلال سلسلة من العمليات التي تساهم بحملتها في معالجة مخلفات العنف المرتكب في سنة ١٩٩٩. وتشمل هذه العمليات عودة اللاجئين وتقديم الدعم بغرض المصالحة والملاحقة الفعالة لمرتكي الجرائم الجسيمة.

٣٢ - وقد تسارع معدل عودة اللاجئين رغم ما تشهده المخيمات من نشر معلومات غير صحيحة واستمرار التخويف، رغم أنه تناقص. وعاد حوالي ٧ ٠٠٠ لاجئ إلى تيمور الشرقية على مدى تلك الفترة، حيث بلغ عدد العائدين في سنة ٢٠٠١ ما قدره ١٧ ٩٠٠ شخص، فيما بلغ مجموع العائدين ١٩٢ ٠٠٠ شخص. ولا يزال يوجد بالمخيمات الواقعة في تيمور الغربية عدد من اللاجئين يتراوح مجموعه بين ما يقدر بـ ٦٠ ٠٠٠ و ٧٥ ٠٠٠ لاجئ. وبينما يتواصل قبول أغلبية العائدين في مجتمعاتهم الأصلية، مع بعض المشاكل القليلة التي بُلغ عنها، ما زال الأفراد المشتبه في مشاركتهم في الميليشيا المؤيدة للحكم الذاتي أو المجموعات السياسية معرضين للمضايقات. ويتعين مواصلة رصد العائدين وحمايتهم لكفالة ارتفاع معدل العودة. وشيدت في جل المقاطعات منازل آمنة لحماية العائدين الذين نبذهم عشائريهم، رغم عدم استعمالها هذه المنازل على نطاق واسع.

٣٣ - وازدادت اجتماعات المصالحة الحدودية والزيارات إلى تيمور الشرقية والغربية معا، من أجل تشجيع زيادة عدد الأشخاص العائدين. وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، حضر زانانا غوسماو اجتماعا رئيسيا للمصالحة في باتوغادي،

احتفالات الاستقلال

٢٧ - تخطط اللجنة التوجيهية الوطنية حاليا لمجموعة من الأنشطة للاحتفال باستقلال تيمور الشرقية، بمناسبة إعلانه الرسمي يوم ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢. وتهدف هذه الأنشطة، التي ستشمل مهرجانا موسيقيا ومعرضا تجاريا ووقائع رياضية دولية، إلى تأكيد الطابع التاريخي لهذه المناسبة، وإلقاء الضوء على هوية البلد الجديد ومميزاته.

جيم - تهيئة بيئة أمنية مستقرة

الأمن

٢٨ - ما زالت المساعدة الأمنية الدولية لتيمور الشرقية تضطلع بدور حاسم في تعزيز الاستقرار المحلي والإقليمي.

٢٩ - ويمثل استقرار الحدود مع إندونيسيا عنصرا رئيسيا للأمن في المستقبل. ومنذ تقريره السابق إلى المجلس (S/2001/983)، لم تشاهد الميليشيات سوى مرات قليلة على طول خط التنسيق التكتيكي (الحدود غير الرسمية المتفق عليها بين الإدارة الانتقالية والقوات المسلحة الإندونيسية، انتظارا لتعيين الحدود رسميا)، ولكن يعتقد أن الميليشيات المتشددة قد تشكل خطرا في المدى الطويل. وعلاوة على ذلك، فإن وجود أسواق غير قانونية قرب خط التنسيق التكتيكي يمثل مصدر قلق متزايد، كما ذكر في تقريره السابق (انظر S/2001/983، الفقرة ٢٨). ورغم أن تجار تيمور الشرقية يستعملون هذه الأسواق للتهرب من الضرائب المفروضة على المنتجات المستوردة بطريقة غير قانونية، فإن مشاركة الميليشيات المشبوهة يضفي على ذلك بعدا سياسيا يحتمل أن يكون جنائيا أيضا. وقد ازداد التهريب عبر البحر انطلاقا من الساحلين الشمالي والجنوبي منذ بداية الفصل المطير.

٣٠ - ويتطلب الاستقرار الطويل الأجل على طول الحدود إحراز تقدم فعلي في مناقشات تيمور الشرقية مع إندونيسيا فيما يتعلق بوضع نظام شامل للحدود. ومن المرجح أن

موظفي الخدمة المدنية السابقين، من بينهم ٢١ ٠٠٠ تقريباً عادوا إلى تيمور الشرقية فعلاً أو مكثوا بها. وستنقل مسؤولية تنسيق هذه المسائل إلى إدارة تيمور الشرقية قبل الاستقلال.

٣٧ - وبدأت في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر أنشطة الاستيطان المحلي في تيمور الغربية وذلك بتشديد وحدات سكنية لصالح حوالي ٦ ٥٠٠ لاجئ من تيمور الشرقية ممن يرغبون في البقاء في المنطقة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وجهت الأمم المتحدة والحكومة الإندونيسية نداء مشتركاً يشمل خططاً وضعتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم الحكومة الإندونيسية في توطيد ٣ ٠١٠ أسر محلياً في شرق نوزا تينغارا، خارج تيمور الغربية، عن طريق تقديم تبرعات لتوفير مجموعات عناصر سكنية ومعيشية، وتقديم دعم متناسب للمجتمعات المحلية المستقبلية لتلك الأسر.

لجنة المستقبل والحقيقة والمصالحة

٣٨ - يتواصل العمل من أجل إنشاء لجنة المستقبل والحقيقة والمصالحة التي يدعمها حالياً مكتب مؤقت في ديلي. وقام فريق مستقل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، بتسمية مفوضين وطنيين لهذه اللجنة وذلك في أعقاب عدة جولات من المشاورات مع المجتمعات المحلية في مقاطعات تيمور الشرقية الثلاث عشرة برمتها ومع مؤيدي الحكم الذاتي في تيمور الغربية. ويجري حالياً استعراض ملفات المرشحين لتعيينهم مفوضين على الصعيد الإقليمي، كما يتم اختيار أماكن لاحتضان المكاتب الإقليمية الستة. بيد أنه يتعين توفير تمويل إضافي على وجه الاستعجال لكي تصبح اللجنة قادرة على القيام بمهامها؛ ولم يتم إلى الآن سوى التعهد بدفع ١ مليون دولار من مبلغ ٣,٨ ملايين دولار المطلوبة للجنة، ولم يستلم من ذلك المبلغ إلا حوالي الثلث.

على جانب تيمور الشرقية من الحدود، بين زعيمى جماعتي مانوتوتو وإيلو ولاجئين من هاتين المقاطعتين. وشكلت زيارة زانانا الرسمية اللاحقة إلى تيمور الغربية في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، والتي اجتمع خلالها بالمسؤولين الحكوميين والعسكريين الرئيسيين، وممثلي الميليشيات في تيمور الغربية، والزعماء واللاجئين المؤيدين للحكم الذاتي، خطوة إضافية في سبيل بناء الثقة بين تيمور الشرقية والإقليم الإندونيسي المجاور، ومن المفروض أن تساهم في الزخم الحالي نحو المصالحة وعودة اللاجئين.

٣٤ - ويبدو أن أهم العوامل المعيقة للعودة ترتبط بالاهتمامات الاقتصادية أكثر من ارتباطها بالمسائل الأمنية والتخويف الذي تمارسه الميليشيات.

٣٥ - ورغم أن برنامج الأغذية العالمي ضاعف أخيراً عنصر الأرز ضمن مجموعة الأصناف المخصصة لتيسير إعادة الإدماج، فقد يكون من الضروري رفع مستويات المعونة الغذائية وضروب المساعدة الأخرى لتلبية احتياجات العائدين إلى المناطق التي نزحت عنها أعداد كبيرة من السكان. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، شرعت الحكومة الإندونيسية في تسديد حافز الإعادة البالغة قيمته ٧٥٠ ٠٠٠ روبية (٧٥ دولاراً) لكل أسرة، بالإضافة إلى علاوة قدرها ٢٥٠ ٠٠٠ روبية (٢٥ دولاراً) تمنح للعائدين قبل عيد ميلاد المسيح.

٣٦ - وعلاوة على ما سبق، يبدو أن مسألة تسديد معاشات سكان تيمور الشرقية الذين كانت تستخدمهم الحكومة الإندونيسية سابقاً في دوائرها للشؤون المدنية والعسكرية والخاصة بالشرطة تساهم في تأخر عودة حوالي ٨ ٥٠٠ أسرة. وتعمل الأمم المتحدة من أجل إنشاء صندوق خاص للتعويض عن فقدان العمل و/أو دفع مستحقات المعاش؛ ويلزم أن تقدم الجهات المانحة دعماً كبيراً لهذا الصندوق الذي سيستفيد منه حوالي ٣٠ ٠٠٠ موظف من

الجرائم الخطيرة

لارتكاب جرائم التعذيب والقتل والترحيل القسري والاضطهاد. وشرع فريق خاص ثان معني بالجرائم الخطيرة في جلسات تمهيدية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، إلا أنه لا يمكن إجراء محاكمات إضافية إلا عند تعيين قضاة دوليين إضافيين وتوفير الموارد لتقديم الدعم الإداري للفريقين الخاصين.

٤٢ - وأعلن مكتب المدعي العام في إندونيسيا ووزارة العدل أن ٣٠ قاضيا قد اختيروا لحكمة حقوق الإنسان المخصصة في الفترة تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وبالإضافة إلى ذلك، ورد أن الرئيسة ميغاواي وقعت مرسوما يعين بموجبه ١٨ قاضيا من القضاة الثلاثين الذين أوصت بهم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان/المحكمة العليا. وإنني أرحب بهذه التطورات الواعدة؛ ويكتسي اكتمال هذه العملية أهمية أساسية لإقامة علاقات وطيدة بين تيمور الشرقية وإندونيسيا.

٤٣ - وفي غضون ذلك، ووفقا لمذكرة التفاهم التي وقعها في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ ممثلي الخاص والمدعي العام في إندونيسيا، أحيل عدد من الطلبات للمدعي العام بغرض استجواب أشخاص موضع اهتمام وتلقي الأدلة الموثقة، فضلا عن إصدار عدد من أوامر الاعتقال في تيمور الشرقية. إلا أنه لم يرد حتى الآن أي رد إيجابي من السلطات الإندونيسية. وأوصت لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، في دورتها السابعة والعشرين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، بضرورة أن تتعاون إندونيسيا تعاوننا كاملا مع الإدارة الانتقالية عن طريق تقديم المساعدة المتبادلة في التحقيقات أو الإجراءات القضائية وفقا لمذكرة التفاهم التي وقعت في نيسان/أبريل ٢٠٠٠. ومن الملح حل هذه المشكلة بوصفها مسألة ذات أولوية لتفادي أن تتحول هذه المسألة إلى عامل يمكن أن يعكر صفو العلاقات بين البلدين.

٣٩ - أحرز بعض التقدم فيما يتعلق بمقاضاة مرتكبي الجرائم الخطيرة. فقد أصدر مكتب المدعي العام، الذي يرأسه حاليا موظفون من تيمور الشرقية، حتى الآن ٣٣ قرار اتهام موجهة إلى ٨٣ فردا بارتكاب جرائم في الفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وتشمل قرارات الاتهام هذه ١١ تهمة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية. إلا أن التقدم المحرز في المحاكم بطيء بسبب قلة الموارد البشرية والمالية كما ورد أعلاه.

٤٠ - وقد تم تعزيز عملية اختيار وإدارة الموظفين والموارد المتوافرة لوحدة الجرائم الخطيرة بهدف بلوغ الأهداف الأساسية المحددة لعام ٢٠٠٢، وشرع اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ في تعيين أفرقة المحققين في عدة مقاطعات للعمل على تعزيز الكفاءة وإقامة علاقة أوثق مع المجتمعات المحلية التي تجرى فيها التحقيقات. ومن المتوقع في عام ٢٠٠٢ أن تتيح هذه التغيرات إحداث زيادة هامة في عدد قرارات الاتهام علاوة على قضايا الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية العشر ذات الأولوية التي تم تحديدها. ولا يمكن القيام بهذه المهام إلا بتمويل كامل للمناصب الموافق عليها من الأموال المقررة، فضلا عن استمرار دعم المانحين إبعاد مزيد من الخبثات المتخصصة والموارد.

٤١ - وقد استمع الفريق الخاص المعني بالجرائم الخطيرة في محكمة مقاطعة ديلي حتى الآن إلى ١٥ قضية. وتوجد ثلاث منها قيد الاستئناف. وصدر حكم يوم ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ في "قضية Los Palos"، التي تتعلق بعمليات ميليشيا Tim Alfa في مقاطعة لوتيم في سنة ١٩٩٩؛ وكانت هذه أول محاكمة لجرائم مرتكبة ضد الإنسانية تجرى في تيمور الشرقية، وأول مثال على الصعيد العالمي لتطبيق القوانين التي وضعت أصلا للمحكمة الجنائية الدولية. وحكم على ١٠ رجال بعقوبات تتراوح بين ٤ سنوات و ٣٣ سنة

الأمن الداخلي

القانون أمران يعززان الازدهار، فإن وجود اقتصاد قوي يمكن أن يفضي بدوره إلى التزام مدني ووثام اجتماعي. ومن بين ما يتطلبه تحقيق التقدم الاقتصادي الاستثمار في نظامي الصحة والتعليم، وفي البنية التحتية المادية؛ وتقديم الدعم للقطاعات الاقتصادية الأساسية، بما في ذلك تطوير الموارد الطبيعية بحرص مع الحفاظ في الوقت ذاته على سلامة البيئة.

٤٨ - ويقدر نمو الناتج المحلي الإجمالي لتيمر الشرقية بنسبة ١٨ في المائة في عام ٢٠٠١، ويقدر المعدل السنوي للتضخم بنسبة تقل عن ٣ في المائة. وقد تبددت الآن بعض المخاوف التي كانت تحدد بالاقتصاد قبل انتخابات ٣٠ آب/أغسطس بينما النشاط الاقتصادي مستمر في التوسع. وعقب انخفاض مستوى الواردات في تموز/يوليه و آب/أغسطس ٢٠٠١، عادت الواردات الخاضعة للضرائب لترتفع في شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر. إلا أنه وبصورة عامة، يتوقع أن ينكمش الاقتصاد في عام ٢٠٠٢ عقب تخفيض الوجود الدولي في تيمور الشرقية، بما في ذلك وجود الأمم المتحدة.

٤٩ - وخلال مؤتمر المانحين في أوسلو، الذي عقد يومي ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، قدمت إسقاطات مستقبلية للاحتياجات من التمويل الخارجي خلال السنوات الثلاث التي تعقب الاستقلال. وشددت البلدان المشاركة على الحاجة إلى ضرورة توخي الحذر في المسائل المالية وإيلاء الاهتمام الشديد لمسألة الاستدامة باعتبار ذلك أمرا حاسما للاستفادة من الإنجازات التي تحققت حتى الآن.

٥٠ - وأنشئت لجنة التخطيط في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ لإعداد خطة وطنية للتنمية وذلك لتوجيه الأنشطة الحكومية الأساسية والدعم المالي الخارجي بعد الاستقلال. ويعمل فريق التخطيط بصورة وثيقة مع وزارة المالية، فيما يتم وضع اللامسات الأخيرة على الإطار المالي المتوسط الأجل، لكفالة

٤٤ - لا يزال معدل الجرائم المبلغ عنها في تيمور الشرقية منخفضا. إلا أنه حدثت زيادة في الجماعات غير الرسمية المعنية بالأمن المحلي منذ إجراء انتخابات آب/أغسطس، ويضم البعض منها عناصر من أفراد القوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور الشرقية السابقين الذين لم يدمجوا في قوات الدفاع عن تيمور الشرقية الجديدة. ونظم الطلبة والشباب عددا من المظاهرات احتجاجا على وضع التعليم وفرص العمل.

٤٥ - وفي سبيل حل هذه المشاكل، تقوم الإدارة الانتقالية باستكشاف خيارات تنظيمية للحد من الأنشطة الأمنية غير المأذون بها. وبالإضافة إلى ذلك، تحاول الإدارة تحسين الظروف بالنسبة للأفراد السابقين في القوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور الشرقية.

٤٦ - وتكتسي جرائم العنف المتري في تيمور الشرقية أهمية خاصة بسبب الزيادات الكبيرة في التقارير التي تبلغ عن أعمال العنف ضد النساء والأطفال. ومن المهم القيام بأعمال تشمل قطاعات عديدة مع طائفة متنوعة من الجهات الاجتماعية الفاعلة من أجل معالجة هذه المشكلة الاجتماعية الخطيرة. وبناء على طلب من السلطات والمجتمعات المحلية لتيمور الشرقية، شرع في مجموعة من حلقات العمل تتناول العنف المتري في مناطق إرشادية مختارة في مقاطعتي باوكاو وماناتوتو في نهاية تشرين الأول/أكتوبر، الغرض منها التوصل إلى فهم مدى خطورة المشكلة والسعي لإيجاد حلول لها في المجتمع المحلي.

دال - التنمية الاقتصادية والاجتماعية

٤٧ - إن تعزيز وجود بيئة سلمية أمر يصب في اتجاه التنمية الاقتصادية القابلة للاستمرار ويتوقف عليها على حد سواء. ففي حين أن وجود حكومة مستقرة وديمقراطية وسيادة

يزيد عن ٧٠٠ مدرسة ابتدائية و ١٠٠ مدرسة ثانوية و ٤٠ مدرسة تمهيدية و ١٠ معاهد تقنية في تيمور الشرقية. ومن بين هذا العدد، تم إصلاح ٥٣٠ مدرسة - أي ما يزيد عن ٧٠٠ ٢ قاعة دراسية - وهو عدد يمثل حوالي ٩٩ في المائة من القاعات الدراسية التي كانت بحاجة إلى إصلاح بعد أحداث العنف التي وقعت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وتغطي أولوية خاصة لتلاميذ المرحلتين الابتدائية والثانوية الذين يمثلون ثلث عدد السكان، كما أن الاستثمار في التدريب التقني والمهني ما زال مستمرا. وينبغي تحويل الاهتمام الآن نحو تعزيز تدريب المعلمين والمناهج الدراسية. وقد استحدث برنامج لتدريب المعلمين يشمل تدريبهم في الجامعة الوطنية وفي مكان العمل على حد سواء.

٢ - الصحة

٥٤ - بخصوص المغادرة التدريجية للمهنيين الدوليين، أصبح العاملون في مجال الصحة من سكان تيمور الشرقية يتولون مزيدا من المسؤوليات على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات. وقد تم توظيف ما يزيد عن ٨٠٠ موظف وطني في مجال الصحة، كما يجري تعيين ٣٩٤ موظفا آخرين. ووظفت وزارة الصحة ٢١ طبيا دوليا لدعم الخدمات السريرية، وخمسة مسؤولين إداريين للصحة على صعيد المقاطعات لبناء قدرات أفرقة الإدارة الصحية في المقاطعات. وفي عام ٢٠٠٢، ستركز إدارة الصحة على تعزيز الخدمات الأساسية وتحسين نظام إحالة المرضى على الأطباء المتخصصين وتزويد المنشآت الطبية والجراحية في الدرجة الثانية بما يلزمها.

٣ - البنية التحتية

٥٥ - تواصل تحقيق التقدم في إصلاح المباني العامة والطرق والموانئ، وذلك اعتمادا على دعم كبير من الصندوق الاستثماري لتيمور الشرقية والصندوق الموحد

إمكان تحقيقه في حدود قيود التمويل القصير الأجل وإمكان استدامته على المدى الأطول. وتتولى اللجنة تنسيق فرق العمل في كل قطاع، وهي التي أكملت وضع مشاريع تقارير عن الأوضاع الراهنة، وستجري استشارة على صعيد البلد وتنتهي من وضع الخطة الوطنية للتنمية بحلول موعد الاستقلال.

٥١ - وستوضع خلال الأشهر السابقة للاستقلال استراتيجية مالية طويلة الأجل مفصلة للإيرادات والنفقات العامة، وذلك بعد أن تبذرت بعض المخاوف بشأن استثمارات النفط في بحر تيمور وبعد أن نظرت الحكومة في مشورة الخبراء القانونية والمالية في ما يتعلق بآثار ذلك على إيرادات تيمور الشرقية. وتعتمد تيمور الشرقية بلوغ معدل نمو يتراوح ما بين ٥ و ٦ في المائة خلال فترة تمتد لـ ٢٥ سنة.

٥٢ - وتتمثل العقبة الكبرى الوحيدة التي تحول دون الاستثمار المأمون في البلد في عدم وجود قانون للأراضي والممتلكات طويل الأجل يمكن الأخذ به في تسوية المطالبات التي تعود إلى عهد الإدارتين البرتغالية والإندونيسية في تيمور الشرقية وفي تسوية حقوق الملكية التقليدية.

١ - التعليم

٥٣ - إن إيجاد نظام فعال للتعليم الأساسي متاح للجميع أمر حيوي لتحقيق التنمية على المدى الطويل. هذا وقد قطعت عملية إصلاح النظام التعليمي خطوات حثيثة إلى الأمام. ودخل ما يزيد على ٢٤٠ ٠٠٠ تلميذ من تلاميذ التعليم الابتدائي والثانوي المدارس في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ من السنة الدراسية الجديدة، ويشرف على التدريس لهم ما يناهز ٦ ٠٠٠ معلم. ويحضر حوالي ٥ ٠٠٠ طالب دروسهم في الجامعة الوطنية لتيمور الشرقية التي أعيد افتتاحها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. ويعمل حاليا ما

ويجري تقييم إجراء مناقصة لإنشاء ١٤ محطة ريفية إضافية للإمداد بالطاقة، ومن المتوقع أن تبدأ الأشغال في آذار/مارس ٢٠٠٢.

٥٩ - ومنذ آخر تقرير قدمته، شُرع في برنامج للوساطة في منازعات الأرض وانتهى من إعداد السجلات للتعرف على كل المباني العامة في تيمور الشرقية. وجمعت خلال الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ مبالغ تناهز ١,٣ مليون دولار من الإيجارات التجارية للممتلكات العامة في جميع أرجاء تيمور الشرقية.

٦٠ - وعن طريق مشروع لتعزيز قدرات المجتمعات المحلية، توزع الأموال على يد المجالس المجتمعية المنتخبة لدعم المنح التي تعطى للمجتمعات المحلية، فضلا عن القروض المقدمة لدعم الأنشطة الاقتصادية. وقد مكنت هذه الأنشطة من حفر الآبار وتركيب القنوات المائية وتشديد الجسور والطرق.

٤ - تنمية الموارد الطبيعية

٦١ - خلال الشهرين الماضيين، توصل مسؤولون من تيمور الشرقية إلى تفاهم مع شركات النفط العاملة في بايو - أوندان، وهو حقل يوجد في المنطقة المشتركة لتنمية الموارد النفطية لبحر تيمور، بشأن اتفاق شامل في مجال الغاز والمسائل الضريبية من شأنه أن يمكن من المضي قدما في استثمار غاز بايو - أوندان في بحر تيمور. وأيد مجلس وزراء تيمور الشرقية هذا التفاهم الذي تنظر فيه حاليا الحكومة الاسترالية. وهذا الاتفاق هو فرصة هامة لتيمور الشرقية لجني فوائد هامة من مواردها الطبيعية؛ فمن المتوقع أن تصل إيرادات تيمور الشرقية من استثمار الغاز في حقل بايو - أوندان إلى ما يزيد عن بليون من الدولارات خلال الأعوام الـ ١٧ من عمر هذا المشروع. ويضاف هذا المبلغ إلى

لتيمور الشرقية. وفي الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، أصلحت خمسة مبان حكومية، وكان ١٣ مبنى قيد الإنشاء، وطُرحت عملية بناء ٨ مبان للمناقصة بينما توجد الوثائق الخاصة بمبنيين قيد الإعداد.

٥٦ - كما تواصل إحراز التقدم باتجاه إنشاء هيئات الموانئ والمطارات والكهرباء بوصفها كيانات كاملة الاستقلال. وفي مطار كومورو في ديلي، استبدلت وسائل الملاحة الأولية، وركبت مصابيح لإنارة المدرج، ووسع مبنى المطار، وزيدت إجراءات الأمن بحيث تتماشى مع المعايير الدولية. وبدأت مناقصة دولية لاختيار جهة تتولى النقل البحري العام بين ديلي وأوكوسي. واكتمل بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ إصلاح وسائل الملاحة وإجراء تحسينات للرصيف البحري في ميناء ديلي.

٥٧ - وتحسن الإمداد بالكهرباء في ديلي بشكل ملحوظ في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر. ومع أنه لا تزال ثمة مصاعب في خط التوزيع بسبب موسم المطر، فقد تم الإمداد بالطاقة بصورة مطردة خلال عطلة عيد الميلاد ورأس السنة الجديدة بالنسبة لديلي والمقاطعات. واستلم مستهلكو الكهرباء في العاصمة فواتيرهم في تشرين الأول/أكتوبر؛ وأفضى هذا الأمر إلى تقديم عدد من الشكاوى ورفض العديد دفع المبالغ المستحقة عليهم، لا سيما المشتركون التيموريون الذين لم يسبق لهم استلام فواتير من قبل. ويعتزم رئيس محطة توليد الطاقة عقد مجموعة من الاجتماعات مع الزعماء الدينيين والمجتمعيين والتقليديين لتفسير نظام وضع فواتير الكهرباء ومناقشته، بينما يجري الإعداد لتنظيم حملة إعلام عامة لإطلاع عموم الناس على ذلك.

٥٨ - ويتوقع الانتهاء من إصلاح ١٧ محطة ريفية للطاقة بفضل مساعدة ثنائية بحلول نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٢.

منذ السنة الماضية، إلى مستوى عام ١٩٩٨ بحلول منتصف عام ٢٠٠٢. ولضمان عدم الإفراط في استغلال الموارد الساحلية القريبة، ثمة حاجة إلى توسيع المنطقة الساحلية لتشمل منطقة تيمور الشرقية الاقتصادية الخالصة حيث تصطاد حالياً سفن ترفع العلم الإندونيسي؛ ومن المتوقع أن تبدأ المفاوضات المتعلقة بالحدود البحرية بين إندونيسيا وتيمور الشرقية خلال الأشهر المقبلة. وقد أصلح جزء مساحته أربعة هكتارات من مرفأ الصيد الوطني في هيرا بمدينة ديلي لإيواء مصانع للثلج وأسطولا للصيد الساحلي، وهو ما سيتم إنشاؤه بفضل منحة من الصندوق الاستئماني لتيمور الشرقية. وستكون أنظمة الصيد والخطط الإدارية المناسبة، التي ستعد بفضل المساعدة الثنائية، بمثابة إطار لتوسيع مصائد الأسماك الساحلية والاستثمارات الساحلية بسرعة، وذلك استناداً إلى الخطة الاستراتيجية الوطنية لمصائد الأسماك والمعلومات العلمية.

٦ - الإعداد لتقليص حجم إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية

٦٦ - سيكون لاستمرار تقليص حجم إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية أثر هام على الاقتصاد المحلي، على نحو ما ورد في تقريرتي السابق (S/2001/983). فقد انتهت لجنة التخطيط من تقييم نطاق الانسحاب الدولي وتوقيته وآثاره الاقتصادية، وأوصت باتخاذ مجموعة من التدابير للحد من تلك الآثار. وهي تشمل وضع استراتيجية إعلامية موجهة نحو موظفي الأمم المتحدة المحليين، والتعجيل بإنشاء إطار قانوني لدعم القطاع الخاص، وزيادة سبل الحصول على المعلومات المتعلقة بالوظائف الشاغرة للعمال المهرة وبرنامج قصير الأجل لإيجاد فرص للعمل.

الإيرادات الهامة التي يتوقع أن تدرها مرحلة تسهيل الغاز لمشروع بايو - أوندان التي بدأت فعلاً.

٦٢ - وشرعت الحكومة في حملة لترويج السياحة الإيكولوجية داخل البلد، التي يُستعان فيها بالعروض السمعية البصرية والصور، والتأكيد على مبادئ الاستدامة وحماية الموارد الطبيعية والثقافية.

٦٣ - ونشرت مبادئ توجيهية بيئية تقنية لاستخراج مواد البناء، ومناولة الوقود والنفط، وإدارة النفايات الخطرة، وإدارة نفايات البلديات. ولا بد من إجراء تقييم لأثر ذلك على البيئة من أجل تنظيم الاستثمارات التي ستندفق على البلد في المستقبل وتقدير الآثار البيئية المحتملة للسياحة وصناعة النفط والغاز واستخراج المعادن.

الزراعة ومصائد الأسماك

٦٤ - ما زالت الزراعة تشكل الدعامة الأساسية لاقتصاد تيمور الشرقية بالنسبة لما يزيد عن ٩٠ في المائة من السكان. وتتمثل الأهداف الأساسية لوزارة الزراعة ومصائد الأسماك في إصلاح الأصول الإنتاجية، وإصلاح شبكات الري المتهدمة، وتوفير أدوات زراعية يدوية بسيطة للمزارعين، وتنظيم حملات لتطعيم الماشية، وتحسين أنشطة الصيد واستغلال الغابات. وتشمل المساهمات الثنائية الحاسمة في هذا القطاع توفير التكنولوجيا لمساعدة الوزارة على جمع المعلومات ووضع مخططات عالية الجودة بشأن استغلال الأراضي وإمكانيات استغلالها، والإنتاج الزراعي والتوجهات الزراعية، فضلاً عن معدات الصيد التي تقدر قيمتها بمبلغ ٣ ملايين دولار، بما فيها ٣٠٠ محرك زورق خارجي.

٦٥ - وبخصوص تربية الأسماك والصيد التجاري، يجري حالياً إصلاح حوضين وطنيين لتفقيس بيض الأسماك ومن المتوقع أن تعود إمدادات السمك المحلية، التي تضاعف عددها

ثالثا - البعثة الخلف

ألف - الانتقال إلى حكومة مستقلة

٦٧ - على نحو ما ورد في التقرير المذكور أعلاه، فإنه على الرغم مما أُحرز من تقدم هام، لا يزال ثمة الكثير مما يتعين عمله قبل بلوغ الأهداف التي حددها مجلس الأمن في أول الأمر. وسيستوجب هذا الأمر استمرار وجود عملية لحفظ السلام سواء قبل الاستقلال أو بعده، مع إعادة تشكيل عناصرها لتعكس الحقائق السياسية والأمنية الجديدة؛ وتجري حاليا إعادة تشكيل البعثة بحيث تقوم على نحو أفضل بالمهام التي قد توكلها إليها الأمم المتحدة بعد الاستقلال.

٦٨ - وثمة عناصر عديدة تكسي أهمية حاسمة لتحقيق نقلة سلسة وهي: الانسحاب التدريجي للموظفين الدوليين؛ وضم الخدمات العامة الأساسية إلى الحكومية ونقل آليات الأمم المتحدة التي تدعم تلك الخدمات؛ ونقل بعض المهام الحكومية المتبقية من الإدارة الانتقالية؛ وإنشاء الهيئات التشريعية والإجرائية الأساسية لتسيير الحكومة أعمالها عند الاستقلال؛ وتوظيف مستشارين مدنيين في الوقت المناسب للعمل في حكومة ما بعد الاستقلال. وقد رحبت، في هذا الصدد بتأييد مجلس الأمن لتوصياتي الداعية لاستمرار بعثة متكاملة تابعة للأمم المتحدة تكون مخفضة الحجم حسب الاقتضاء في فترة ما بعد الاستقلال (S/PRST/2001/32). إن قيام مجلس الأمن باتخاذ قرارات في الوقت المناسب كان ولا يزال يشكل أمرا أساسيا في كفالة أن يؤدي التخطيط والإعداد المبكرين ثمارهما، وأن تهيئ الأمم المتحدة نفسها لانتقال سلس إلى الدور الذي ستضطلع به في فترة ما بعد الاستقلال.

٦٩ - وقد أحرز تقدم مطرد في تعديل حجم الإدارة الانتقالية وتشكيلها ليعكس بصورة أكبر دور الأمم المتحدة في فترة ما بعد الاستقلال، على النحو الذي أيده مجلس

الأمن في بيان رئيسه (انظر S/PRST/2001/32) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر.

٧٠ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر، مكن استقرار الأوضاع الأمنية للإدارة الانتقالية من البدء في تقليص حجم عناصرها العسكري الذي سيشهد عند الاستقلال تشكيل قوة للأمم المتحدة لحفظ السلام تبلغ حوالي ٥ ٠٠٠ فرد. ويصل القوام الحالي لقوة الإدارة إلى ٧ ٢١٢ فردا، وهو عدد يقل بأكثر من ١ ٧٠٠ فرد عن العدد المأذون للإدارة بنشره والبالغ ٨ ٩٥٠ فردا. ومع استمرار عملية تقليص حجم الإدارة الانتقالية، أُعيد تشكيل قوة حفظ السلام لتمكينها من مواصلة تعزيز الاستقرار سواء على الحدود أو على الصعيد الداخلي في جميع أرجاء تيمور الشرقية. وقد أُعيدت الوحدات التي كانت تتخذ من إرميرا وماناتوتو مقرا لها في ما سبق إلى أوطانها، وتقوم حاليا بالمهام العسكرية في هاتين المقاطعتين الوحدة التي تتخذ من ديلي مقرا لها. وبحلول نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، ستولى الكتيبة الموجودة حاليا في لوتيم المهام في أو كوسي، بينما ستمدد الكتيبة الموجودة حاليا في بوكاو عملياتها لتشمل لوتيم. وبحلول أيار/مايو ٢٠٠٢، يتوقع أن يتولى فريق هندسي وحيد مسؤوليات كتيبي المهندسين اللتين تعملان حاليا في منطقة البعثة. وعلى نحو مماثل، يُنشر حاليا أفراد الشرطة المدنية بقوام قدره ٢٧٣ ١ ضابطا، وسيقلص عددهم مرة أخرى إلى ١ ٢٥٠ فردا بحلول موعد الاستقلال.

٧١ - وتعمل الإدارة الانتقالية سويا مع الإدارة العامة لتيمور الشرقية لكفالة أن توقع الحكومة بعد الاستقلال مباشرة على اتفاق مركز قوات الأمم المتحدة الذي يتناول دور العنصر العسكري وعلاقته مع قوات الدفاع عن تيمور الشرقية. ولهذه القوات أهمية حاسمة لأنها ستكون تحت قيادة الحكومة وسلطتها. كما أنه يتعين الموافقة على ترتيبات

هياكلها الأساسية المحدودة وقلة الخبرات التقنية تعيقها عن ذلك. وهي لا تزال تعتمد على البعثة لتقديم خدمات كالاتصالات السلكية واللاسلكية وقلم التسجيل، فضلا عن أن بعض الخدمات الأخرى كخدمات دعم حواسيب الإدارة بالأجهزة والبرامجيات لم يشملها سوى تطور محدود.

٧٥ - ولا تزال إدارة تيمور الشرقية تعتمد على الأصول المملوكة للبعثة لأداء أبسط الأعمال. وسيتعين على المجتمع الدولي أن يستكشف سبل معالجة هذه الاحتياجات بعد الاستقلال لكفالة ألا تتضاءل قدرة الإدارة إلى حد يتسبب في حالة من عدم الاستقرار.

باء - خطة البعثة الخلف

٧٦ - تنص الخطة الخاصة بالبعثة الخلف على أن تظل بعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام في تيمور الشرقية في فترة ما بعد الاستقلال على أن تقلص بصورة متواصلة وعلى نحو مناسب باعتبارها لازمة لتأمين استقرار تيمور الشرقية على النحو المبين في التقريرين السابقين (S/2001/719، الفقرات ٥٢-٦٠ و S/2001/983، الفقرات ٥٩-٨٠). وستتضمن البعثة عنصرا عسكريا وعنصرا للشرطة المدنية وعنصرا مدنيا صغيرا يتضمن بدوره مجموعة من الخبراء المدنيين يتولون تقديم مساعدة حيوية إلى إدارة تيمور الشرقية الناشئة. وبالإضافة إلى ذلك، ستضم البعثة موظفين من الفنيين المدنيين لمؤازرة ممثلي الخاص، وتقديم المساعدة في التحقيقات والمحاکمات المتعلقة بالجرائم الجسيمة، وبذل جهود المصالحة الوطنية وتأمين أعمال حقوق الإنسان في أي أنشطة تضطلع بها البعثة.

٧٧ - ووفقا للمبدأ التوجيهي الذي حدده مجلس الأمن في بيانه الرئاسي (S/PRST/2001/32)، ستكفل البعثة الخلف تسليم جميع المسؤوليات التنفيذية إلى سلطات تيمور الشرقية حالما يتسنى عمل ذلك دون أي إخلال بما تحقق من استقرار

قانونية مماثلة وتنفيذها في ما يتعلق بقيام الشرطة المدنية ودائرة شرطة تيمور الشرقية بمهام الشرطة.

٧٢ - والعمل جار لتخفيض عدد الموظفين المدنيين الذين يساعدون الإدارة العامة لتيمور الشرقية، مع مراعاة ضرورة تجنب طروء أي اضطراب خطير على الخدمات الحكومية الأساسية أو المهمة المتمثلة في إنشاء إدارة يتسم أداؤها بالكفاءة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، طلب إلى وزراء الإدارة العامة لتيمور الشرقية أن يستكملوا بحلول أواسط كانون الثاني/يناير إعداد خطط تخفيض عدد موظفيهم الدوليين على مراحل، وقد استكمل إلى حد بعيد إعداد هذه الخطة، وقطعت أشواط طويلة في تنفيذها. وبعد الانتهاء من تخفيض أعداد الموظفين، سيتبقى منهم حتى تاريخ الإعلان عن الاستقلال قرابة ٢٠٠ موظف دولي و ٦٠ من متطوعي الأمم المتحدة، مما يمثل تخفيضا بنسبة ٧٠ في المائة من القوام الأصلي المأذون به في هذا العنصر.

٧٣ - ويعكف كبار المسؤولين في الإدارة العامة لتيمور الشرقية على تقييم سبل تولي الإدارة العامة لتيمور الشرقية مسؤولية عدد من الوظائف الحكومية المتبقية التي لا تزال تتولاها بعثة الأمم المتحدة. وتشمل هذه الوظائف تقديم المشورة القانونية وصياغتها وسياسات وعمليات الدفاع، وسياسات وعمليات الشرطة، والإذاعة وتنظيم الانتخابات. وبالمثل، سيتعين على الإدارة أن تنظر في سبل تولي المسؤولية عما ينبثق عن الدستور، بعد وضع صيغته النهائية، من مؤسسات ووظائف حكومية جديدة سواء قضائية أو تنفيذية.

٧٤ - ولم يشمل بناء إدارة يتسم أداؤها بالكفاءة الوظائف الحكومية الأساسية فحسب، بل شمل أيضا دوائر رئيسية مشتركة لدعم عمليات الحكومة. وتقوم الإدارة العامة تدريجيا بإنشاء هذه الدوائر واستلام المسؤولية عنها، ولكن

هذه الاحتياجات الأساسية لفترة لا تتجاوز عامين، وفقا لما يقتضيه تمويلها على أساس ثنائي أو عبر ترتيبات أخرى، فسيجري تبعا لذلك تعديل الخطة الخاصة بالبعثة الخلف.

٨١ - وتقع هذه الوظائف في أربعة مجالات رئيسية من عمل الإدارة. ويذهب ما نسبته ٤٢ في المائة من هذه الوظائف إلى المؤسسات المالية وإلى مجالات تشمل الخزانة ودائرة الإيرادات والميزانية والأعمال المصرفية العامة، والإدارة، والجمارك، والخدمات المقدمة من الحكومة المركزية. وينتسب ١٤ في المائة من هذه الوظائف إلى النظام القانوني، ويشمل الجهاز القضائي وكتبة المحاكم والدفاع العام والجمعية التشريعية وإصلاح القوانين والادعاء العام والمالية والإدارة وقلم التسجيل والتوثيق العام، والأراضي والممتلكات والسجون. وينتسب ٢٧ في المائة إلى الأجهزة الداخلية ويشمل أمانة مجلس الوزراء ومكتب رئيس الوزراء ووزارة الداخلية ومكتب المفتش العام ووزارة الشؤون الاقتصادية والتخطيط ووزارة الزراعة ومصائد الأسماك ووزارة التعليم ووزارة المالية ووزارة العمل والخدمات الاجتماعية. وأخيرا توجد ١٧ في المائة منها في الخدمات الأساسية وتشمل المياه والمرافق الصحية والطاقة والطرق والإسكان والموانئ والصحة.

٨٢ - وتعكف حاليا البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارات تيمور الشرقية على وضع الصيغة النهائية المفصلة لمواصفات الوظائف. وسيعلن عن هذه الوظائف في النصف الثاني من كانون الثاني/يناير أو في بداية شباط/فبراير على أن يظل إنشاؤها رهنا بموافقة الجمعية العامة (A/56/685، الفقرة ١٥)، للسماح باختيار وانتداب الموظفين قبل بدء عمل البعثة الخلف. وستركز معايير الاختيار على ما يتوافر للمرشحين من خبرات وتجارب وثيقة الصلة بالبلدان النامية وقدرات على نقل المعارف.

وتقدم وأن يجري ذلك في سياق عملية تقييم وتخفيض متواصلة لمدة سنتين ابتداء من تاريخ الاستقلال.

٧٨ - ولا تزال الخطط التي توضع في المقر تعد بتشاور مع فرقة العمل المتكاملة للبعثة للتأكد من أنها تنبني على نهج منسق وفقا لما أقره مجلس الأمن. وفي الميدان، أنشأ ممثلي الخاص أفرقة لوضع خطط متكاملة للعنصر العسكري وعنصر الشرطة الميدانيين اللذين يضمنان عسكريين من تيمور الشرقية ومن الأمم المتحدة، وموظفين مدنيين، وآخرين من أفراد الشرطة. أما الخطط الخاصة بالعنصر المدني، فلا تزال توضع داخل المجموعة الأساسية للأفرقة الانتقالية. وقد أرفق بهذا التقرير إطار مقترح للبعثة التي ستخلف الإدارة الانتقالية.

١ - دعم الإدارة العامة في فترة ما بعد الاستقلال

٧٩ - أكدت دراسة لمراجعة المهارات المطلوبة للإدارة العامة فرغ منها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، أن هذه الإدارة تحتاج إلى ضمان توفير التمويل لفترات تتراوح بين ١٢ و ٢٤ شهرا بعد الاستقلال لقرابة ١٠٠ وظيفة أساسية من الوظائف الموجودة فيها (S/2001/983)، وتتطابق إلى حد بعيد الاحتياجات من الوظائف التي يصفها البرنامج بأنها لازمة لاستمرار الحكومة وتحقيق الاستقرار السياسي وتقديم الخدمات الأساسية، مع الاحتياجات التي حددتها البعثة في الخطة التي وضعتها ابتداء، علما بأن التعديلات التي أدخلها عليها فيما بعد وزراء تيمور الشرقية كانت تعديلات طفيفة.

٨٠ - وفي ضوء المشاورات الواسعة الجارية مع المانحين والجهات المعنية الأخرى، تقرر أن إدراج هذه الاحتياجات ضمن الاعتمادات المقدرة لتمويل البعثة الخلف هي الطريقة التي تكفل تلبيتها على أساس مضمون. وإذا أصبح من الواضح أن المانحين مستعدون لتقديم ضمانات محددة لتلبية

للبعثة، سيواصل العنصر العسكري، تيسير المفاوضات المتعلقة بترسيم الحدود وهي مفاوضات تندرج في إطار وضع هياكل وسياسات وطنية لتأمين الحدود ومراقبتها.

٨٧ - وسيتألف العنصر العسكري من فرقتين يكون مقرهما القطاع الغربي. وسيحتفظ في جيب (ويكوسي) بفرقة. وفي بقية تيمور الشرقية (القطاعان المركزي والشرقي السابقان) سيتألف العنصر العسكري من فرقة متنقلة وأخرى خفيفة من المشاة. وفي المنطقة الحدودية، ستواصل القوة اتخاذ تدابير لردع الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون إلى أن تكتسب تيمور الشرقية القدرة الكاملة على تأمين حدودها ومراقبتها. وستسهر القوة أيضا على أمن أفراد الأمم المتحدة وحراسة ممتلكاتها.

٨٨ - ومن المعتزم إجراء تخفيضات أخرى في قوام العنصر العسكري على مرحلتين كبيرتين. ويمكن أن تبدأ المرحلة الأولى بعد تطبيع الأوضاع في الحدود ويتطلب ذلك استيفاء شرطين، إبرام اتفاق بين حكومة إندونيسيا وحكومة تيمور الشرقية بشأن موقع الحدود وترسيمها فيما بعد، وإقامة نظام وطني مناسب لتأمين الحدود ومراقبتها. ومن شأن استيفاء هذين الشرطين أن يسمح بسحب العنصر العسكري من المناطق المحاذرة مباشرة للحدود مما يمثل تخفيفا في العنصر العسكري بفرقتين يتراوح قوامهما بين ٢ ٥٠٠ و ٣ ٠٠٠ جندي.

٨٩ - وعملا بالخطة الحالية لإنشاء قوات الدفاع عن تيمور الشرقية، يتوقع أن تصبح الفرقة الثانية لهذه القوة جاهزة للخدمة في أواخر عام ٢٠٠٣. بيد أنه بالإمكان تقديم هذا الموعد رهنا بقيام المانحين بتوفير الأموال اللازم استثمارها في التجهيزات. وسيتم سحب العنصر العسكري بالكامل عندما تصبح قوات الدفاع قادرة تماما على التصدي للتهديدات الخارجية.

٨٣ - وقد رسمت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي صورة لهيكل إداري تمسك فيه حكومة تيمور الشرقية بزمam الأمور، وتكون فيه الأمم المتحدة مسؤولة عن استخدام التمويل المقرر.

٨٤ - وستحتاج حكومة تيمور الشرقية أيضا إلى مساعدة دولية لتمويل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحد من الفقر. وقد حددت الدراسة التي يعكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاليا على إجرائها قرابة ٢٠٠ وظيفة (خلافا لعددتها البالغ ١٣٥ حسبما حددته البعثة في تقديراتها الأولية) ووصفتها بأنها تؤدي دورا حاسما في تحقيق كفاءة أداء الدولة الجديدة. والعمل جار لإيجاد ترتيبات طوعية أو ثنائية لسد هذا الاحتياج.

٨٥ - ولضمان توزيع المسؤولية بين الجهات الفاعلة الرئيسية التي ستساعد تيمور الشرقية في مجالي التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحد من الفقر، انصرفت البعثة إلى إجراء مشاورات مع وكالات الأمم المتحدة العاملة في تيمور الشرقية للتأكد منها من نوع المساعدة التي يمكنها تقديمها. وبالإضافة إلى ذلك، بعث مبعوثي الخاص في الآونة الأخيرة رسائل خطية إلى جميع رؤساء كيانات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة يطلب فيها منهم أن يؤيدوا من حيث المبدأ فكرة المساعدة على ملء ٢٠٠ وظيفة مدنية تشغل على سبيل تقديم المساعدة التقنية وقد أعلن عن هذه الوظائف في تعميم يجري حاليا توزيعه على الدول الأعضاء.

٢ - العنصر العسكري

٨٦ - سيتمثل دور العنصر العسكري من البعثة الخلف في توفير الدعم المتواصل لأمن تيمور الشرقية الخارجي وسلامتها الإقليمية مع تسليم مسؤولياته في الوقت المناسب وعلى نحو منسق إلى قوات الدفاع عن تيمور الشرقية والإدارات الحكومية المعنية. وبالتنسيق مع العناصر الأخرى

المعتمز أن يسلم الجانب الأول من المسؤوليات في أيار/مايو ٢٠٠٢. ومن المتوقع بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، أن تستوفي جميع الوحدات المختصة والإقليمية ومقار القيادة الشروط اللازمة لنيل الشهادات واعتمادها. وحتى ذلك الوقت، ستعمل الشرطة المدنية الدولية ودائرة شرطة تيمور الشرقية في إطار قوة شرطة مشتركة تخضع لقيادة موحدة ولسلطة ممثلي الخاص.

٩٤ - ورهنا بأن تحقق في الوقت المناسب الأهداف المتوخاة فيما يتعلق بنيل شهادات تخرج الضباط من الدورة، يُعتمز أن يخفّض قوام الشرطة المدنية كل شهر بمعدل ٥ في المائة بحيث يتبقى منها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ قرابة ١٠٠ ضابط يتولون وظائف محض استشارية.

رابعاً - الجوانب المالية

٩٥ - خصصت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٩/٥٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، مبلغاً إجماليه ٤٥٨ مليون دولار لتشغيل الإدارة الانتقالية في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ بمعدل شهري إجماليه ٢٠ مليون دولار للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وفي حالة ما إذا قرر المجلس تمديد بعثة الإدارة الانتقالية، على النحو الموصى به في الفقرة ١٠٤ أدناه، فستقتصر تكلفة البعثة على المعدل الشهري الذي أقرته الجمعية العامة.

٩٦ - ويوجد الاقتراح الذي سأقدمه بشأن التصرف في أصول الإدارة الانتقالية قيد الإعداد حالياً. وستأخذ المقترحات في الحسبان المعايير والمبادئ التوجيهية التي أقرتها الجمعية العامة، وستشمل أي نقل للأصول إلى حكومة تيمور الشرقية. وأعتمز تقديم هذا التقرير إلى الجمعية العامة لتنظر فيه في الجزء الثاني من دورتها السادسة والخمسين المستأنفة.

٩٠ - وفي فترة ما بعد الاستقلال، سيتألف العنصر العسكري أيضاً من ١٢٠ مراقباً عسكرياً وربما يتغير عددهم تغييراً طفيفاً أثناء بعض مراحل تخفيض بقية قوام العنصر العسكري للاحتفاظ بقدرة لرصد الحالة الأمنية.

٣ - عنصر الشرطة المدنية

٩١ - على نحو ما ورد في التقرير المؤرخ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، يواصل عنصر الشرطة المدنية الذي يقوده مفتش دولي للشرطة، تسيير دوريات تنفيذية وتقديم الدعم لإنشاء دائرة شرطة تيمور الشرقية من خلال نقل المهارات إليها وتسليمها مسؤولياته في الوقت المناسب وعلى نحو منسق. ومن المتوقع أن يكون هناك في فترة ما بعد الاستقلال قرابة ١٨٠٠ ضابط عامل في دائرة شرطة تيمور الشرقية.

٩٢ - ويرد في خطة إنشاء دائرة الشرطة أنه ربما يُنتهى إلى تشكيلها من ٢٦٠٠ ضابط بينهم ١٨٠ من الضباط المدربين على مكافحة الشغب. وإذا سُلمت لهذه القوة مسؤولية تأمين الحدود، فسيطلب ذلك إنشاء عنصر لدائرة الحدود قوامه ٢٠٠ ضابط. وسيرابط ضباط تيمور الشرقية في نفس المكان مع الشرطة المدنية الدولية التي ستتولى تدريبهم.

٩٣ - وعندما يحصل ضباط تيمور الشرقية على شهادات التخرج من الدورة التدريبية وتستوفي وحدتهم الإقليمية أو المختصة معايير اعتمادها، تُنقل المسؤولية التنفيذية على أساس كل حالة على حدة، ويصبح دور أفراد الشرطة الدولية الذين كانوا يقومون بتلك المسؤولية متمثلاً في تقديم الاستشارة التقنية. وقد وضع جدول زمني لإنجاز هذه العملية استناداً إلى دراسة استقصائية عن توزيع السكان، والاحصائيات المتعلقة بالجريمة، ودرجة صعوبة المهام المزمع إنجازها، ومستوى تدريب ضباط تيمور الشرقية، ومن

١٠١ - وسيظل من الأهمية بمكان أيضا، الاستمرار في توحي مثل النهج الواسع النطاق في فترة ما بعد الاستقلال. وإذ نضع نصب أعيننا المبادئ المبينة في تقرير المعنونة "لا انسحاب بدون استراتيجية: صنع القرار في مجلس الأمن وإنهاء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أو تحويلها" (S/2001/394) والتي أقرها مجلس الأمن، نرى أهمية أن تأخذ المساعدة الدولية إلى تيمور الشرقية شكل المساعدة الإنمائية العادية حالما تتوافر الشروط اللازمة. وفي هذا السياق، سيكون من الأهمية بمكان دعم جميع عناصر منظومة الأمم المتحدة سويا وعلى نحو منسق مع مقدمي المساعدة الثنائية ليتسنى لشعب وحكومة تيمور الشرقية تحقيق تطلعاتهم نحو نيل الاستقلال الكامل. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أنه تم إعداد قائمة بما يتطلبه بناء القدرات من احتياجات لا سبيل إلى استيفائها بدون المساعدة الثنائية، لكي تنظر فيها الدول الأعضاء.

١٠٢ - ومن الواضح أنه من الأهمية القصوى من أجل إنشاء الدولة الديمقراطية أن يجري تمويل قوات الدفاع عن تيمور الشرقية تمويلا مناسباً، وأن تكون ميزانية الإدارة الجديدة قادرة على تحمّل تكاليف عمليات هذه القوات. ولن يتحقق تطوير قوات الدفاع عن تيمور الشرقية، ودائرة شرطة تيمور الشرقية، الذي سيتمكن من سحب العنصر العسكري وعنصر الشرطة المدنية للأمم المتحدة، ودون أن يشكل سحبهما مصدرا لانعدام الاستقرار ذاته، إلا إذا قامت الدول الأعضاء بتمويل برنامج مناسب ومستدام لتوفير رؤوس أموال لتجهيز كلتا المؤسسات.

١٠٣ - وسيطلب تنمية اقتصاد تيمور الشرقية استمرار الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وفي هذا الصدد، أود أن أحث دوائر الأعمال التجارية، من شركات كبيرة متعددة الجنسيات وشركات صغيرة على

٩٧ - وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وصل مبلغ الأنصبة المقررة التي لم تسدد إلى الحساب الخاص للإدارة الانتقالية عن الفترة منذ إنشاء البعثة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ إلى ٢١٢,٨ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة التي لم تسدد لعمليات حفظ السلام ٩٧٩ ١,١ مليون دولار.

خامسا - الملاحظات والتوصيات

٩٨ - وضعت التقديرات المتعلقة بتكلفة أنشطة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية على أساس ضرورة تأمين أسباب النجاح للدولة الجديدة في المحافظة على الأمن وبناء قاعدة إدارية واقتصادية مستدامة. ومع قرب حلول موعد الإعلان عن الاستقلال، يحق لشعب تيمور الشرقية والمجتمع الدولي أن يفخرا بالكثير مما تحقق من منجزات حتى الآن تشمل إرساء الأسس السياسية للدولة الجديدة وتوفير ما يلزمها من عناصر الأجهزة العملية، والتصدي بنجاح للتحديات الأمنية وإرساء أسس التنمية الاقتصادية.

٩٩ - وفي الوقت الذي تطرح فيه على المجتمع الدولي طلبات جديدة، فإنه من الأهمية بمكان الوفاء على نحو كامل بهذا الالتزام والوصول بالمهام التي قطعت في تنفيذها خطوات كبيرة إلى مرحلة جني الثمار. وسيظل من الأهمية البالغة توثيق الشراكة بين تيمور الشرقية والمجتمع الدولي من أجل استمرار الاستقرار والتنمية في البلد.

١٠٠ - وفي جميع أنشطة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، كانت جهود المجتمع الدولي لتعزيز السلام مبنية على أساس ترابط طبيعة الاحتياجات اللازمة مع مسألة تحقيق الاستقرار. وقد استُكملت جهود تعزيز المصالحة السياسية ومعالجة المخاطر الأمنية بتقديم الدعم على نطاق واسع للهياكل الإدارية الجديدة الهشة وتقديم المساعدة في تطوير السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

السواء، على أن تنظر في إمكانية الاستثمار في هذا البلد عندما ينال استقلاله والمساعدة في بناء سوق للمستقبل.

١٠٤ - ومع مراعاة الجدول الزمني للفترة الانتقالية والتغيرات التي سيأتي بها الاستقلال، أوصي بأن يحدد مجلس الأمن في هذه المرحلة ولاية البعثة حتى تاريخ إعلان الاستقلال أي ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢. وإنني أعتزم العودة قبل هذا التاريخ لأقدم إلى مجلس الأمن مقترحات محددة أخرى بشأن ولاية وهيكل عملية متابعة حفظ السلام في فترة ما بعد الإعلان عن الاستقلال.

١٠٥ - وأخيرا، أود أن أعرب عن امتناني العميق للدول الأعضاء التي قدمت الدعم لهذه البعثة دون تردد. وأود أيضا أن أحيي السيد فييرا دي ميو، ممثلي الخاص وجميع رجال ونساء البعثة والمنظمات الشريكة لها، وأن أشير إلى أنه من حق الأمم المتحدة أن تفخر بما أجزته هذه البعثة.

مرفق

إطار مقترح للبعثة التي ستخلف إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية

الهدف

ستقدم البعثة الخلف مساعدة لا غنى عنها لاستقرار تيمور الشرقية وضمان صلاحية إدارتها العامة الجديدة؛ وستساعد في إقامة هيئات لإنفاذ القانون في تيمور الشرقية تعمل وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ وستسهم في صون الأمن الخارجي والداخلي.

المبادئ التشغيلية

- انتقال المسؤوليات في الوقت المناسب - سيجري نقل جميع المسؤوليات التنفيذية إلى السلطات السيادية لتيمور الشرقية في أسرع وقت ممكن، على أن يصاحب ذلك ضمان تعزيز الاستقرار والتقدم الذي تحقق حتى الآن.
- تعميم مراعاة حقوق الإنسان - ستشكل حقوق الإنسان، مع الاهتمام بصفة خاصة بالقضايا الجنسانية والمتعلقة بالضعفاء من الأشخاص، جزءاً لا يتجزأ من جميع البرامج. وستوفر البعثة التدريب على مراعاة حقوق الإنسان وستسدي المشورة إلى الحكومة بشأن حالة حقوق الإنسان والآليات الفعالة لضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

التنفيذ

سيجري تنفيذ الولاية عن طريق ثلاثة برامج يحتوي كل منها عدة أهداف:

أولاً - الاستقرار والديمقراطية والعدالة

- أولاً- ١ توفير المساعدة المدنية الدولية من أجل أداء المهام الأساسية في الإدارة العامة، وبخاصة في مجالات التمويل والمصارف والعدالة، التي تتسم بأهمية قصوى للاستقرار السياسي والأداء الديمقراطي للحكومة في المرحلة التي تلي نيل الاستقلال مباشرة.
- أولاً- ٢ مساعدة شرطة تيمور الشرقية وجهازها القضائي في إجراء التحقيقات وعقد المحاكمات المتعلقة بالجرائم الخطيرة.

ثانيا - الأمن الداخلي وإنفاذ القانون

ثانيا- ١ دعم إنشاء دائرة شرطة تيمور الشرقية، مع ضمان نقل المهارات وتسليم المسؤوليات والوثائق والأصول في الوقت المناسب من الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة إلى دائرة شرطة تيمور الشرقية والأقسام المختصة بالإدارة العامة.

ثانيا- ٢ القيام بالضبط التنفيذي بالتعاون مع شرطة تيمور الشرقية والأقسام المختصة بالإدارة العامة.

ثالثا - الأمن الخارجي

ثالثا- ١ تقديم الدعم المتواصل لتوفير الأمن الخارجي وضمان السلامة الإقليمية لتيمور الشرقية، وكفالة انتقال المسؤوليات في الوقت المناسب من العنصر العسكري إلى قوات الدفاع عن تيمور الشرقية والأقسام المختصة بالإدارة العامة.

ثالثا- ٢ المساعدة في استحداث هياكل وسياسات وطنية لأمن الحدود ومراقبتها، بما في ذلك تيسير التفاوض مع البلدان المجاورة على رسم الحدود.

الجدول الزمني

من المتوقع أن تنجز البعثة ولايتها الأساسية في غضون سنتين تقريبا بشرط استمرار توافر الظروف الأساسية اللازمة للتنفيذ.